

التنوع والاندماج

التنوع هو مزيج استراتيجي وتنافسي في الأعمال، ومن ثم فإننا نسعى جاهدين لإيجاد بيئة عمل تشمل الجميع من خلال تكوين قوة عاملة أكثر تنوعاً لاغتنام الفرص عبر مشاركة أنماط تفكير مبتكرة تسهم في صنع قرارات مستنيرة، وتحسين سمعتنا. ونتيجة لذلك، فإننا نبحث عن مرشحين للعمل ذوي خلفيات متنوعة لإمدادنا بالمواهب والمهارات والإمكانات اللازمة لتحقيق أهدافنا.

ونتيجة لذلك، فإننا نبحث عن مرشحين للعمل ذوي خلفيات متنوعة لإمدادنا بالمواهب والمهارات والإمكانات اللازمة لتحقيق أهدافنا.

نعكف بصفة مستمرة على تقييم تنفيذ جداول أعمال أكثر مرونة لتحسين عمل المرأة، كما نقوم بتوفير فرص متكافئة للموظفين للتقدم في العمل، ولدينا إجراء داخلي ملائم لتقديم التظلمات. وهو ما يوفر بدوره مسانداً للموظفين وسائر أصحاب المصلحة في الخارج الذين نتعامل معهم للإفصاح عن مخاوفهم المتعلقة بأي تمييز متصور قد يتعارض مع التزاماتنا بدعم التنوع وتكافؤ الفرص وعدم التمييز.

يحق لأي موظف تقديم شكوى وفقاً لإجراء التظلم المعمول به في شركة الخليج للملاحة في حالة التعامل معه بأية طريقة تتعارض مع نصوص التشريعات المعمول بها أو مع بنود عقد العمل أو مع سياسة الموارد البشرية، أو حال التعرض لمعاملة مجحفة. وقد حدد إجراء التظلم خطوات يتم إبلاغ جميع الموظفين بها. وقد يتدخل قسم الموارد البشرية والإدارة العليا وذلك اعتماداً على الحالة.

تنوع القوة العاملة

يوجد تمثيل لـ

11

جنسيات

تمثيل المرأة بنسبة

18%

في القوة العاملة

الجنسيات

1. الإمارات العربية المتحدة
2. الأردن
3. فلسطين
4. الفلبين
5. الهند
6. باكستان
7. المملكة المتحدة
8. المملكة العربية السعودية
9. ليبيا
10. سريلانكا
11. بنغلاديش

العمليات الداخلية التي تدعم السلامة على متن السفن



سياسة التوظيف والتدريب

تعي شركة الخليج للملاحة معايير الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاحين وتصادق عليها وترى أن هذه المتطلبات بمثابة الحد الأدنى الذي يتعين على جميع الملاحين المعينين في السفن المدارة الالتزام به. إننا نضمن

توظيف الأشخاص المناسبين في المناصب المناسبة وتعليمات العمل المناسبة. يجب توفير التدريب المناسب لجميع الموظفين لتمكينهم من الأداء بأفضل ما لديهم من قدرات، كما يجب أن يكونوا على دراية جيدة بأفضل الممارسات الصناعية الحالية.

مكافحة الفساد

يقوض الفساد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهو يزعزع استقرار بيئة الأعمال، ويزيد من تكلفة المشاركة في حركة التجارة العالمية، كما إنه يؤثر على مستوى الثقة الخارجية وكذلك الحالة المعنوية للشركة. قد يؤدي عدم الامتثال للتشريعات المتعلقة بالرشوة والفساد إلى مخاطر قانونية ومخاطر تتعلق بالسمعة، فضلاً عن تكاليف إضافية وأوجه قصور فيما يتعلق بأعمالنا، بالإضافة إلى الغرامات والسجن والحرمان من الأسواق في نهاية المطاف.

نهدف في شركة الخليج للملاحة إلى القضاء على الفساد في القطاع البحري من خلال تعاون أصحاب المصلحة المتعددين وتنفيذ الإجراءات في عملياتنا، إن هدفنا المحدد لعام 2020 وما بعده

حقوق الانسان

نُعد حقوق الإنسان شرطاً مسبقاً للحرية والكرامة للأشخاص، ولسيادة القانون ولتحقيق النمو الشامل والمستدام الذي نعتمد عليه كشركة تجارية. ومن الجدير بالذكر أن احترام حقوق الإنسان متجذر في قيمنا ويُعد عاملاً أساسياً لإجازة العمل من جانب الموظفين والعلماء والمستثمرين والمجتمعات والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات تنظيم حقوق الإنسان المؤسسية آخذة في الازدياد، وتشمل الإبلاغ ومتطلبات العناية الواجبة الإلزامية. إننا ندعم التنظيم الفعال والمتوازن الذي يعزز تكافؤ الفرص العالمية للمؤسسات المسؤولة.

القرصنة والأمن

إن خطر القرصنة واختطاف السفن التجارية في البحر محل اهتمام لمشغلي السفن. ويتمثل أحد الجوانب المهمة لهذا الأمر في إمكانية اختراق أنظمة تقنية المعلومات والتقنية التشغيلية الموجودة على متن السفينة بنفس سهولة اختراق الأنظمة الشاطئية، وهو ما قد يتسبب في إلحاق ضرر كبير بسلامة وأمن السفن والموانئ والمرافق البحرية.

نبدل في شركة الخليج للملاحة قصارى جهدنا لضمان منع الآثار السلبية على حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطتنا التجارية ومعالجتها. وقد تم دمج التزامنا ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في مدونة قواعد السلوك الخاصة بشركتنا.

ونحن على استعداد أفضل مع هذه المدونات والتوجيهات الجديدة لمرافقة التقدم والأداء وفقاً لمعايير دولية. وعلاوة على ذلك، نواصل تقييم الجوانب الأخلاقية المحتملة لاستخدامنا للتقنيات الجديدة.

يعتبر تبني تدابير مناسبة لحماية أعمالنا من خلال الأمن السيبراني ومنع الهجمات واختطاف مركباتنا التجارية أمراً مهماً لشركة الخليج للملاحة. وقد تم إعداد سياسة المعلومات الأمنية لدينا من أجل توفير حماية لأصول معلومات شركة الخليج للملاحة - سواء أكانت رقمية أم غير رقمية، توضح هذه السياسة بالتفصيل الحد الأدنى من المتطلبات والمسؤوليات لجميع موظفينا لضمان الحفاظ على السرية وخصوصية البيانات، وكذلك كيفية الإبلاغ عن حوادث أمن البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا أيضاً سياسة لإدارة

خطط الطوارئ

تقنية المعلومات تحدد متطلبات إدارة أصول تقنية المعلومات لدى شركة الخليج للملاحة طوال دورة حياة تلك الأصول بأكملها.

تلتزم شركة الخليج للملاحة بتوفير بيئة عمل آمنة ومأمونة لجميع الموظفين على البر وعلى متن السفن، بحيث لا يكون هناك أحد معرض لمخاطر غير ضرورية. ونضمن أيضاً أن تكون جميع السفن الخاضعة لإدارتنا تمثل دائماً للمتطلبات الحالية لقانون الأمن

يتوفر لدى شركة الخليج للملاحة السياسات والإجراءات المناسبة كي تكون جاهزة في جميع الأوقات للتعامل مع جميع حالات الطوارئ بطريقة مرضية.

وكي يتسنى تحقيق هذا الهدف، يتم تنفيذ السياسات التالية

- توفير قوى عاملة كافية ومؤهلة وذات خبرة
- وجود غرفة طوارئ مجهزة بشكل صحيح في المكتب
- وسائل تواصل فعالة
- خطط طوارئ محدثة، خطة طوارئ للتلوث البحري على متن السفن / خطة طوارئ للتلوث بالزيت على متن السفن، خطة الاستجابة للسفن وخطة طوارئ السفن في كاليفورنيا، خطة طوارئ للتلوث بالزيت على متن السفن في قناة بنما وغير ذلك حسبما يكون ملائماً

الحوكمة

عمليات إبلاغ شفافة وفي الوقت المناسب

من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والمستثمرين يتوجب علينا التصرف بمسؤولية وإدارة أنشطتنا وأعمالنا بشفافية ونزاهة.

يعتمد نهجنا على إطار حوكمة متكامل¹ مع قنوات مساءلة واضحة ومتطلبات شفافية وحدود استقلالية. ويتولى مجلس إدارة شركة الخليج للملاحة ولجان مجلس الإدارة مهمة الإشراف على استراتيجيات وخطط وسياسات الشركة.

قامت شركة الخليج للملاحة بتبني قواعد حوكمة الشركات ذات الصلة وتطبيقها على النحو المنصوص عليه من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، القرار رقم 7 ر.م لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة. وقرار

الدولي للسفن والموانئ، وكذلك أي إرشادات أمنية على النحو المنصوص عليه من قبل الدول التي تحمل السفن رايتها وكذلك الهيئات التنظيمية

لتوفير بيئة أكثر أماناً لموظفينا وأصولنا، نتعاون مع شركات رائدة مثل أمبيري سيكويرتي للحصول على أحدث معلومات عن الأمن والقرصنة.

نسعى دائماً لإجراء احترازي إلى تجنب المناطق عالية الخطورة، واستخدام فوهات مياه ذات ضغط عالي وتركيب أسلاك شائكة لمنع الصعود غير المصرح به

لم تكن هناك أي انتهاكات لأمن المعلومات، ولم تكن هناك حالات قرصنة في عام 2022.

رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3 / م.ر) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة

يُعد اعتماد إطار حوكمة الشركات وتنفيذه هدفاً أساسياً لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛ مما يساعد في ضمان الامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها والشفافية والإفصاحات وزيادة قيمة المساهمين وحماية مصالح أصحاب المصلحة وتخفيف مخاطر العمل بشكل مناسب

¹ مزيد من التفاصيل بخصوص إطار حوكمة الشركات لدينا (بما في ذلك مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والتعويضات التنفيذية)، يُرجى الرجوع إلى تقرير حوكمة الشركة الشامل لعام 2022 المتاح على موقعنا الإلكتروني